دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 44، العدد 3، 2017

العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية أشكاله ومرتكزاته الجندرية

*سحر الشرع، عبد الله قازان**

ملخص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني، وذلك بالوقوف على أبرز أشكال العنف التي تتعرض لها، حيث استخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة لتحقيق الأهداف، وتكونت عينة الدراسة من (250) امرأة معنفة تم اختيارهن بطريقة قصدية موزعات على النحو التالي (100) من اتحاد المرأة الأردنية / إربد، و(90) من جمعية حماية الأمومة والطفولة، و(60) من اتحاد المرأة الأردنية / الرمثا، وتم توزيع الاستبيان كأداة أساسية لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن هناك استمراراً لتعرض المرأة للعنف من قبل زوجها بنوعيه اللفظي والجسدي وبدرجة واضحة لدى معظم النساء المعنفات، وكشفت الدراسة بأن انخفاض المستوى التعليمي لدى الزوج وتدني مكانته الاجتماعية تؤثر في سلوكياته للميل إلى العنف في تعامله مع زوجته وأوضحت الدراسة أن سكوت المرأة عن الإساءة والعنف الموجهان لها من الزوج هو السبب الأساسي في إكساب العنف شرعية بيد الرجل، والسبب خوفها من الطلاق ونظرة المجتمع السلبية للمطلقة وحرصها على أطفالها ومستقبل أسرتها من التفكك.

كما كشفت الدراسة عن وجود دلالات للعنف الجسدي تبعاً لمتغير مدة الزواج وذلك من خلال اختلاف وجهات النظر بين الزوجين مما يؤدي لاستخدام العنف ضد الزوجة، كذلك يساهم الدخل الشهري في انخفاض المستوى الطبقي للأسرة والذي يساهم في ممارسة العنف من قبل الزوج لزوجته.

الكلمات الدالة: العنف، أشكال العنف، العنف الجسدي، العنف اللفظي، الجندر.

المقدمة

تعمل الأسرة على تنظيم علاقات التواصل الإنساني بين أفراد المجتمع من خلال الاعتراف بأنماط معينة من الزواج وصلات القربى ومسائل التنشئة الاجتماعية والثقافية، وتلبية الرغبات الإنسانية والعاطفية، لذا باتت العائلة بحق الخلية الركيزة الأساسية في بناء المجتمع بكل ما يحمله هذا التعبير من معنى (كتاني، 2005، ص 37).

وبهذا فإن سلامة الأسرة تعبر عن سلامة المجتمع بأكمله، كما وأن تعرضها لأي خلل يعمل على فقدان توازنها الطبيعي، وبالتالي فقدان وظيفتها الأساسية، إذ يعتبر العنف الأسري مشكلة عالمية لا تقتصر على مجتمع بعينه أو شريحة اجتماعية دون غيرها، وإن كانت هناك مؤشرات على ارتباطه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. بالإضافة لكونها مشكلة متعددة الأبعاد والأشكال والآثار (النفسية والصحية والاجتماعية والثقافية) ومتداخلة بحقوق واجبات كل أعضاء الأسرة وعلاقتهم بالمجتمع (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008)، وتتبلور أهمية هذه المشكلة من خلال ارتباطها باللبنة الأساسية للمجتمع وهي الأسرة.

العنف ضد المرأة انتهاكٌ لحقوق الإنسان، كما يُعد مظهراً من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة بين المرأة والرجل، والتي تساعد على بقاء سيطرة الرجل على المرأة والحيلولة دون نهوضها بالكامل.

كما أن الشرعية التي اكتسبها العنف ضد الزوجة قد أباح للزوج تحقير الزوجة وضربها وإهانتها والتقليل من قيمتها، سواء كان ذلك أمام أبنائها أو أمام الآخرين، حيث تضطر في الغالب إلى السكوت، وذلك خوفاً منها على مصير أسرتها أو خوفاً من نظرة المجتمع إليها إذا طُلقت في حال اعترضت على الإساءة أو قامت بالرد على زوجها، ومما يضفي شرعية زائفة تبرر العنف ضد الزوجة تكريس التفاضل واللاتوازن في القوة بين الزوجين، مما أدى على اعتمادية الزوجة على زوجها في مختلف القضايا الأسرية أو الشؤون الخاصة بالأسرة، وأتاح للزوج فرصة التحكم بتصرفات وسلوكيات زوجته وحصر تدخلاتها في الشؤون الداخلية البسيطة للأسرة.

هذا ويطلق علماء النفس على الطلاق كلمة (صدمة) لأنه اختراق إنساني مؤلم، وقد يكون الطلاق قراراً جائزاً، وقد يكون

* قسم العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة العلوم التطبيقية؛ وقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/8/25، وتاريخ قبوله 2015/12/14.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الطلاق قراراً عادلاً، لأنه بلا شك أكثر ظلماً لحقوق الأولاد فهم الضحية، فالطلاق صدمة عاطفية للأولاد لحرمانهم من مشاعر الرعاية والحنان والأبوة والأمومة.

ومن هذا المنطلق تستمد الدراسة أهميتها من خلال محاولة الكشف عن مدى استمرارية ممارسة العنف الواقع على الزوجة وإثراء البحث العلمي الأكاديمي حيث توجد دراسات وصفية – تفسيرية قليلة حول الزوجات المعنفات كحالة مستمرة بين الوعي والمكونات الاجتماعية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تدور مشكلة البحث حول العنف الموجه ضد الزوجة من قِبل زوجها في المجتمع الأردني، وذلك بالوقوف على أبرز أشكال العنف الموجه ضدها، والعنف الممارس على أساس جندري، بالإضافة إلى الوقوف على الآلية التي تحول علاقة القوة القائمة على أساس جندري بين الزوجين إلى علاقة عنف (إحباط التوقعات) أي مخالفة المرأة لتوقعات زوجها المبنية جندرياً، وإحباطها لها مما يثير غضب الزوج وعدوانيته تجاه زوجته. كما تنطلق مشكلة الدراسة من المحور الرئيسي وهو العنف ضد المرأة المتزوجة في التعرف على أشكال العنف الموجه ضدها من قبل الزوجة، باعتبار العنف الأسري سبباً مباشر في التفكك الأسري في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها الأردن والتي من شانها زيادة التوترات بين الزوجين.

وتشير الأرقام الصادرة عن إدارة حماية الأسرة عن ارتفاع في أعداد حالات العنف ضد المرأة حيث ارتفعت عدد قضايا العنف الموجه ضد المرأة (661) عام 2002 مقارنة مع عام 2001 (564) (بنات، 2006، ص 31).

كما ويمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة الآتية:

1- ما أبرز أشكال العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني؟

2- هل تتعرض المرأة للعنف القائم على أساس التفاضل في القوة المبني جندرياً؟

3- هل توجد فروق في فئات المتغير التابع المتعلقة بأشكال العنف أشكال العنف الموجه ضد الزوجة تبعاً لمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (مدة الزواج، مدة الطلاق، العنف الجسدي واللفظي، الدخل الشهري)؟

أهداف الدراسة

يتجسد الهدف الرئيس في هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء حول " العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني"، إلا أن هناك أهداف فرعية تتمثل في:

1- الوقوف على أبرز أشكال العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني.

2- هل تتعرض المرأة للعنف القائم على أساس التفاضل في القوة المبني جندرياً؟

3- التعرف على وجود فروق في أشكال العنف الجسدي الموجه ضد الزوجة تبعاً لمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (مدة الزواج، الدخل الشهري)؟

أهمية الدراسة

يُعد العنف ضد النساء قضية عالمية، لا تقتصر على شعوب معيّنة، كما أنها مشكلة حقوق إنسان ومشكلة صحية واجتماعية، وقبل كل شيء فهي انتهاك لحياة المرأة، كما ويعتبر العنف ثالث سبب للوفاة بين الناس الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-44) سنة في مختلف أنحاء العالم، وهو المسؤول عن وفيات 7% من الإناث (منظمة الصحة العالمية، 2002).

كما أن موضوع العنف ضد الزوجة ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتعرف في جوانبه للوصول إلى البحث حول أبرز أشكال العنف ف التي ما تزال المرأة تخضع لتأثيرها، فعلى الرغم من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشهدها الوطن العربي وخاصة الأردن إلا أن التفاضل في القوة بين الزوجين الذي تفرزه ثقافة المجتمع التقليدية تُظهر جوانب أخرى.

التعريفات الإجرائية

- العنف ضد الزوجة: أفعال عنيفة تُمارس بشكل مقصود تجاه الزوجة من قبل زوجها، ويكون ناتجاً عن استعماله المتعمد للقوة بحيث يؤدّي إلى إيذاء الزوجة جسدياً أو نفسياً أو لفظياً.

- التفاضل في القوة على أساس جندري: هيمنة الزوج على الزوجة التحكم بها وإخضاعها، وسيطرته على كافة القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأسرة، ومحاولة حصر مشاركة الزوجة في أمور محددة، وعدم ا لسماح لها بالاطلاع على قرارات وقضايا الأسرة، نتيجة - الفروقات الثقافية التقليدية التي أعطت أدوارا وحقوقاً اجتماعية للذكر، وحرمت الأنثى منها.

- شرعية العنف: العوامل التي تعطي الزوج استحقاقاً لممارسة العنف ضد زوجته، مثل التزام الزوجة الصمت،

وقبولها بالوضع القائم على الرغم مما تتعرض له من إساءة جسدية أو لفظية، والخوف الذي يكتنف شخصية الزوجة، كخوفها من الطلاق ونظرة المجتمع السلبية له، وحرصها على مستقبل أسرتها وأبنائها من التفكك.

الإطار النظري

تنحدر كملة العنف من الكلمة اللاتينية "فيولنتيا" (Violential) التي تعني السمات الوحشية بالإضافة إلى القوة والفعل هو" فيولار" (Violure)، الذي يعني العمل بالخشونة العنف أو التدنيس والانتهاك والمخالفة وكل هذه الكلمات ترتبط بكلمة" فيس" التي تعني القوة والبأس والقدرة والعنف وبدقة أكثر فالكلمة فيس (Vis) تعني القوة الفاعلة والمؤثرة (العواودة، 2002).

ويعرف العنف في اللغة بأنه ضد الرفق عنفوان الشيء وهو في عنفوان شبابه أي قوته، وعنفه تعنيفاً لامه وعتب عليه، مما يعني أن العنف ضد الفرد انه متمثلاً في استخدام القوة ضد شخص آخر (أبو الوفا، 2000).

كما أنه سلوك أو فعل يستمر بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى (عبد الوهاب، 1994).

كما تُشير ليلى عبد الوهاب للعنف بأنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوان ويصدر عن طرف يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، مما يسبب في إضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.(عبد الوهاب، 1994).

العنف قديم قدم الوجود، وجد منذ بداية التاريخ، ومن أول حدث للصراع بين البشر المتمثل في الخلاف بين قابيل وهابيل تفاخرا بممارستهم للعنف، والحشاشون مارسوه متبوعين أسطورة شيخ الجبل.. وقراصنة الصين احترفوه في مجتمعاتهم، لسرية التعصبية.. أما أمريكا والصهيونية، فقد تفننا في ابتداع معالم السلوك الإرهابي الحديث، وهكذا أصبح العنف من أعقد مشكلات العصر، التي تشغل مشاغل الفكر الإنساني. (عبد المختار، 1998).

ويُشير العنف إلى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر، سواء كان هذا الآخر فرداً أو شيئاً (محيسن، 1999).

النظريات التي فسّرت العنف:

حاول عدد من الذين اهتموا بدراسة أشكال العنف تفسير أسبابه والبحث عن العوامل الظاهرة والمختفية التي وراء هذه الأشكال، نتج عن هذه المحاولات عدد كبير من النظريات، ولن نحاول مراجعة جميع النظريات والمقارنة بينها، ولكننا سنستعرض في عجالة تطور المحاولات النظرية، ثم نولي عناية خاصة بالتصور النظري الذي نراه يناسب هذه الدراسة (التير، 1997).

أولاً: مدرسة التحليل النفسي: عند ذكر مدرسة التحليل النفسي، لابد من الإشارة إلى فرويد فهو الذي وضع أسس هذه المدرسة، ويكون العدوان أحد أهم جوانب نظريته العامة لتفسير السلوك البشري، ولأنه تأثر كثيراً بالنظريات التي كانت تسيطر على التفكير العلمي في عصره فإن الداروينية بارزة في أعماله، غلب فرويد العوامل البيولوجية الوراثية في شكل سيطرة الغرائز والدوافع والحاجات. وأشار العدوان لغريزة الموت وغريزة حب الحياة والسيطرة على جميع النزوات البشرية، وعليه يُبدي العدوان كخاصية بيولوجية ويصبح العنف استجابة طبيعية، لكن لا بد من الإشارة أن التطورات الكثيرة التي حدثت في مجال التحليل النفسي قللت من قوة تأثير الخصائص الوراثية ويفسح المجال لتأثير عوامل من البيئة (العواودة، 2002).

تتمثل جوانب القوة في نظريات التحليل النفسي للعدوان بأنها تقدم تفسيراً واضحاً للعنف، فالعدوان خاصية تمتد جذورها إلى الطبيعة البشرية. وهي بذلك موجودة في وضع كمون، وتثار إذا اعترض نشاط الفرد أو حتى الحيوان، المتمثل في سلسلة من الاستجابات الموجهة نحو هدف معين، وعندما تُستثار نزوة العدوان فإنها تأخذ أشكالاً متعددة من بينها العنف، وفي هذه الحالة يصبح العنف استجابة طبيعية كغيرها من الاستجابات الطبيعية للفرد.

ويصبح ما يمكن أن يفعله المجتمع أن لا تتعدى بعض البرامج التي تستهدف تشجيع الفرد على التستر على نزواته العدوانية وحفظها في الداخل، والإحجام عن التعبير عنها في شكل فعل من أفعال العنف، وتصبح معدلات العنف المنخفضة مؤشراً على نجاح هذه البرامج المجتمعية، وبنفس الكيفية تعكس المعدلات المرتفعة للعنف فشل نفس البرامج.

ويبدو هذا التحليل في منتهى الوضوح، ويتمتع الذين يقبلونه براحة ذهنية، لكن الإشكالية الأولى في هذا اللون من التحليلات أنها لا تستند إلى بيانات مستقاة من الواقع، فهي مقامة أساساً على مجموعة من المسلمات والمقالات التي لا يمكن اختبارها وتعريضها للتجربة أو مقارنتها بالوقائع.

ثانياً: المدرسة السلوكية: كما أكدت نظريات التحليل النفسي

على عوامل الوراثة، سلّطت النظريات التي تنضوي تحت ما يمكن تسميته بالمدرسة السلوكية على المتغيرات الموجودة على البيئة، وبالطبع تشغل العوامل الاجتماعية حيزاً كبيراً منها، تطورت نظريات هذه المدرسة كأحد ردود الفعل على ما تدعو إليه نظريات التحليل النفسي، لذلك فإن المحاولات الأولى لتطوير نظريات المدرسة السلوكية قامت على توجيه النقد لمدرسة التحليل النفسي وبيان جوانب ضعفها (بنات، 2006).

ومن بين أهم مصادر ضعف مدرسة التحليل النفسي أنها لم تستفد من الإمكانات التي يمكن أن تقدمها البحوث الأمبيريقية، لذلك فإن غالبية المنتمين لهذه المدرسة يوجهون عناية كبيرة للبحث الأمبيريقي، وجزء كبير من الباحثين وخصوصاً من علماء النفس لتلجأ إلى التصميمات التجريبية، ولصعوبة إجراء التجارب في هذا المجال، فإن العينة تتألف في غالبية الأحيان من الأطفال وحتى من تقل أعمارهم عن سن المدرسة، وفي بعض الأحيان استخدمت الدمى لتلقي العنف بدلاً من الأشخاص، وقد لا يكون بالأمر البسيط التعميم من حالات غير واقعية كهذه إلى مظاهر العنف التي تشهدها أغلب المدن الكبيرة اليوم.

حدد فريق البحث معاني واضحة للمفاهيم المستخدمة، فالإحباط مثلاً يعني حالة من عدم الرضا تحدث عندما يعترض طريق الفرد عارض يحول بينه وبين الوصول إلى هدف محدد يبدأ في السعي للوصول إليه، الهدف في هذه الحالة من النوع الذي يمكن الوصول إليه، ثم إن التدخل بين نشاط الفرد المتجه نحو تحقيق النجاح يحدث بعد البدء في النشاط، ويؤدي التدخل وهو تدخل فعلي إلى التوقف رغم عن أنف الفرد قبل نجاحه في الوصول إلى الهدف، وجميع الأمثلة المستخدمة في التجارب كانت تعتمد على حالات واقعية من التدخل الفعلي للحيلولة بين نشاط الفرد والوصول إلى الهدف.

العنف حسب هذه النظرية ليس النتيجة الضرورية لكل نزوة عدوان، فبعض نزوات العدوان تتوجه في شكل سلوك يهدف إلى إلحاق الأذى بالآخر، وبعضها لا يعبر عنه في شكل عنف، وهي نزوة العدوان بفعل من أفعال العنف هناك عوامل أخرى تؤخذ في الحسبان مثل نوع الإحباط، وشدة الرغبة في الوصول إلى أهداف، وقوة الإمكانات الداخلية للسيطرة على الانفعالات، وطبيعة رد الفعل المتوقعة، فالإحباط يتسبب فقط في إثارة نزوة العدوان، وأن ظروفاً أخرى تتدخل وتحدد إمكانية التعبير عنها في شكل فعل من أفعال العنف، لكن لدرجة قوة النزوة وضع خاص فيحولها إلى عنف، فكلما ارتفعت هذه الدرجة، وكلما طالت المدة الزمنية، كلما ارتفعت درجة احتمال تحولها إلى العنف (بنات، 2006).

ومن الفروض الهامة التي تقترحها هذه النظرية ربط ما بين عدد حالات الإحباط ودرجة قوة نزوة العدوان، فحتى الإحباطات غير الهامة إذا تكررت فإنها ستؤدي إلى إثارة النزوة العدوانية وإلى تقويتها، ويعني هذا أن مصادر الإحباط قد تتعدد، وأنها تقبل الزيادة، فتتجمع، وفي تجمعها قوة وتؤدي بالتالي في وقت لاحق إلى إثارة نزوة العدوان، وتكمن أهمية هذا الغرض في إيجاد تفسير لما يمكن أن يشار إليه ب (القشة التي قصمت ظهر البعير) (العواودة، 2002).

ثالثاً: التفسير البيولوجي: ساد التفسير البيولوجي للعنف الاجتماعي في القرن الماضي وبداية هذا القرن عند العالمين " وليم جيمس" و"كارل لانج" وترى نظريتهم أن ردود الفعل الإنفعالي كالغضب أو التوتر تسبب ردود فعل نوعية على مستوى الأعصاب أو على مستوى الفرد، وأي عملية عدوانية ينتج عنها تغير في دقات القلب وتبدل التنفس الدورة الدموية وإفرازات في الغدد فيدرك الفرد ردة الفعل هذه وبعد أن يكون انتقل إلى الدماغ عن طريق الرفع العصبي وتحدث ردة الفعل هذه الحالة النفسية التي نطلق عليها العدوان أو العنف (العواودة، 2002).

أشكال العنف:

إن العنف الذي يستخدمه الكثير من الرجال ضد المرأة قد يقود إلى تفكك عناصر شخصيتها، ويضر بوجودها ويحطم حركتها، ويوقف مهامها الأساسية التي لا يمكن ان يقوم بها أيّ شخص أو طرف سواها وسط مجتمع سلطوي ودكتاتوري لا يعرف الرحمة والشفقة، وهذا العنف غالباً ما يلقى الدعم والإسناد من قبل الذكور والكبار كافة وخاصة الزوج، لذا تجد المرأة صعوبة كبيرة في التخلص منه والتحرر من آثاره المخربة والهدامة (العواودة، 2002).

من هنا كان لزاماً الوقوف عند أشكال العنف التي تمارس ضد الزوجة، والمتتبع لذلك يرى أن هناك مجموعة من أشكال العنف اللفظي والجسدي والاجتماعي والسياسي والجنسي وغيرها. إلا أنّ العنف اللفظي والجسدي يُعدان من أهم الأشكال الأكثر انتشاراً في المجتمعات بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، ومن هنا لابد لنا من تناول أشكال العنف بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

أولاً: العنف اللفظي: يعدّ العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للزوجة، رغم أنه لا يترك آثاراً ملموسة، وهو أكثر أنواع العنف شيوعاً في المتجمعات الغنية والفقيرة (العواودة، 1998)، ويكون العنف اللفظي على شكل شتم لزوج لزوجته وإحراجها أمام الآخرين، ونعتها بألفاظ

بدائية، وعدم إبداء التقدير والاحترام لها، وإهمالها والسخرية منها والصراخ عليها (محارمة، وآخرون، 2002).

فغالباً ما يستعمل الرجال العنف اللفظي مع النساء وخاصة ضد الزوجة إذ أنهم يسمعونهن الكلمات الجارحة والكلام الخشن، واللوم الذي لا مكان له، والعتب الجارح الذي يحط من كرامة المرأة ومكانتها في المجتمع (الحسن: 2008: 61)، وربما يظهر العنف اللفظي على شكل آخر يتجسد في عدم إشراكها في القرارات الأسرية، وعدم إتاحة الفرصة لها لتعبر عن رأيها أو رغبتها، وحرمانها حتى من حق الأعراض أو الرفض، ومما لا شك فيه أن العنف اللفظي له تأثيرات نفسية عميقة في نفس المرأة، تحزنها وتؤلمها، وتربك علاقاتها بأفراد الأسرة وخاصة الأولاد، وتسبب توترها الدائم(بحري وقطيشات: 2011: ص48).

ويعد افتقار الزوجة إلى مهارة الاتصال السليم التي تمكنها من وقف هذا النوع من العنف عاملاً هاماً يجعل الزوج يتمادى فيه، مما يقودها إلى حالة نفسية سيئة مع مرور الزمن (بحري وقطيشات، 2011: 23). كما أن أسلوب إساءة الحديث مع الزوجة يعني الاستبداد والسيطرة والحكم بالقوة حتى يصل الأمر إلى استخدام الرجال لمفهوم السلطة لإخافة زوجاتهم (العواودة، 2002: 80).

ثانياً: العنف الجسدي: يعني استخدام القوة الجسدية ضد المرأة، وهو شكل شائع ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أية أداة تترك آثاراً على جسد المرأة المُعنفة كالسكين مثلاً، ويكون أيضاً على شكل الضرب أو الركل أو الصفع أو العضّ أو الدفع وغيره. ومن المؤكد أن عملية الضرب لا تحدث مباشرة بل تمرّ بمراحل معينة تبدأ بالجدال وتمتد إلى الصراع مروراً بالشتم متطوراً إلى الضرب. في المناقشة بين الزوجين يحاول أحدهما أو كلاهما احباط الآخر في الإصغاء إليه، فيلوم كل منهما الآخر وينتقده، وهذه سمة العلاقة الزوجية المضطربة التي يسودها العنف، والتي تؤدي إلى نتائج جسدية ونفسية خطيرة خاصة عند النساء (العامري، 1988).

بالإضافة إلى كل ذلك فالعنف الجسدي له أضرار نفسية تترك آثاراً دامية على المرأة، فلا يمكن أن تنساها أو حتى تتجاهلها، لأنها سوف تبقى ذكرى مؤلمة بالنسبة لها تخدش شعورها وأحاسيسها بين الحين والآخر (الحسن: 2008: 161). ومما يدفع الزوج لممارسة هذا الأسلوب السيء مع الزوجة سعيه لإثبات السيطرة والسطوة الكلمة عليها، على أن كل هذه الأفعال من حقه فالمرأة ملك له، وله حرية التصرف معها كما يشاء. والإحصاءات المتعلقة بضرب النساء مضللة لأن المرأة غالباً ما تخفي ذلك حتى عن أهلها طلباً للسترة ومداراةً لكرامتها، وحتى لا تشعر بالمهانة إذا علم الآخرون أنها ضُربت، كما أنها لا تريد هدم منزلها مقابل أن تخبر الآخرين بما حلّبهما فتصبر على هذا الإيذاء الجسدي والنفسي، وتحاول هي بذلك التأقلم مع الجو العنيف الذي تعيشه، وهي بذلك تعيد بنفسها إنتاج خضوعها للرجل.

وقد أظهرت دراسة العواودة (1998)، أن العنف ضد المرأة في الأردن ينتشر في كافة القطاعات الاجتماعية، أن العنف الجسدي هو أكثر الأشكال وضوحاً وخاصة الصفع حيث لوحظ بنسبة (62%)، والعنف اللفظي بنسبة (53%).

ثالثاً: العنف الجنسي: العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة، له عدة أشكال تُفرض على الزوجة دون رغبتها، كإجبارها على المعاشرة الجنسية دون مراعاة الوضع النفسي أو الصحي لها، ولجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته (العواودة: 1998)، كما يتمثل العنف الجنسي أيضاً في أيّ فعل يشمل الاغتصاب والتحرش وأية تصرفات جنسية مفروضة عليها. ولا يختلف العنف الجنسي من حيث أشكاله وتعريفاته في أغلب الدراسات، وبهذا الخصوص حدد كلّ من بحري وقطيشات عدة أمور تتعلق بالعنف الجنسي أهمها: استخدام أساليب منحرفة وغير أخلاقية في المعاشرة وإلقاء الرجل اللائمة على المرأة لقصوره الجنسي. الإضافة على استخدام الزوج لسلطته وقوته الجسدية لإرغام الزوجة على المعاشرة (بحري وقطيشات، 2011)، هذا وقد تعود معاشرة الزوج السيئة أو غير الشرعية لزوجته إلى نقص الوازع الديني لدى الزوج، أو لتأثره بالأفلام الجنسية، أو لفقدانه وعيه بسبب شرب الكحول أو تعاطي مادة مخدرة، أو عقارات مهيجة جنسياً (محارمة وآخرون، 2002)، وبهذا يعدّ العنف الجنسي من الأشكال السيئة للمعاملة بين الزوجين ناهيك عن إضراره النفسية التي تلحق بالزوجة.

رابعاً: العنف الاجتماعي: ويتمثل العنف الاجتماعي في حرمان المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية وانصياعها لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية وحرمانها كذلك من ممارسة أدوارها في المجتمع، مما يؤثر في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية (بحري وقطيشات، 2011)، بالإضافة إلى تدخل الزوج في اختيار أصدقاء زوجته وعلاقتها بالجيران، كما يعمل على حرمانها من إبداء الرأي وعدم الأخذ برأيها في قرارات الأسرة والتدخل في طريقة لباسها، كلّ ذلك كان من أجل الحدّ من نشاطها وعملها، (العواودة، 1998). فالعنف الاجتماعي يُستخدم من قبل الزوج للتضييق على الزوجة في مختلف المواقف والقرارات الداخلية الخارجية للأسرة فيحدّ من نشاطها وحتى من الأدوار المناطة بها.

خامساً: العنف الاقتصادي: يكثر هذا النوع من العنف في الأسرة ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني، فالأزواج غير العاملين والعاملون في المهن الحرة أكثر ممارسة له من العاملين في الوظائف، والعنف المادي الذي يسيء فيه الزوج لزوجته من خلال استخدامه سلطته المادية بُغية إضعافها وإشعارها بتعذر حياتها من دونه (بحري وقطيشات، 2011: ص 53) وهو بذلك يفرض سطوته ورجولته عليها، أما في حالة عمل الزوجة فقد يلجأ الزوج لأشكال أخرى من العنف المادي تتمثل بأن يحرمها من راتبها أو يتحكم هو بطريقة صرفه (بنات، 2004: 27).

شرعية سلوك العنف:

ما زالت النساء في المجتمع الأردني صامتات محافظات على أسرار بيوتهن مؤمنات بأن كل ما يحدث في بيوتهن لا يجوز البوح به حتى للأهل والأصدقاء، وتبقى الزوجة تتحمل الأذى والعذاب والقسوة والظلم وهي صامتة، حفاظاً على سمعة زوجها وكرامتها(عواودة، 2002، 24)، كما أن الممارسات الاجتماعية التي تدعم فكرة أنّ الرجال والنساء مختلفون، وتدعم سيطرة الرجل بطريقة حقيقية ورمزية مثل توفير الموارد الاقتصادية للرجل أكثر من المرأة باعتباره رب الأسرة والمسؤول عنها، وهذا يضفي الشرعية على ممارسة القوة في الأسرة واستعراض الزوج لرجولته (الختاتنة، 2007، 79).

كما وحظي سلوك العنف ضد الزوجة بشرعية جاءت من النظام الاجتماعي الذي ساهم في تنشئة الأفراد داخل الأسرة، وفي المجتمع العام الذي يعزز أحقية سيطرة الذكور على الإناث بكافة المستويات، وقد ساعدت الثقافة السائدة على تدعيم هذه الفكرة الخاطئة التي أدت بالعنف الموجه ضد الزوجة إلى طريق مظلم كانت ضحيته المرأة. فالتمييز الجنسي يبدو واضحاً بإعطاء الذكر حرية اللعب والعمل والتعليم والخروج لتنمية هواياته، في حين تُحرم الفتاة من ممارسة هذه الحريات (عواودة، 2002: 39).

الدراسات السابقة:

من الدراسات على المستوى المحلي ما قام بها المجلس الوطني لشؤون الأسرة الموسومة "العنف الأسري في المجتمع الأردني": المعرفة، الاتجاهات والوقائع (2008) كمحاول وطنية للوقوف على الأبعاد الثقافية والقيمية والممارسات الخاصة بالعنف وقد شمل المسح الوطني (1500) رجل وامرأة موزعين مناصفة حسب الجنس واعمارهم (18) فما فوق وهدفت إلى التعرف عن مدى أفراد المجتمع الأردني عن مفهوم العنف ومستويات العنف الأسري باشكاله وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتفاع في نسبة العنف الجسدي بمختلف أشكاله ابتداءً من (92.3%) للحرق والكي والضرب بأداة حادة و(91.5%) لرمي الشيء على أحد أفراد الأسرة بقصد الإيذاء و(92.5%) لاستخدام سلاح ناري و(82.9%) للضرب، أما على صعيد السب والشتم فقد بلغت (83.1%).

كما سعت دراسة الختاتنة وكرادشة (2007) الموسومة "علاقة المتغيرات الديمُغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة " هدف إلى تحليل علاقة المتغيرات ذات الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف الموجه ضد المرأة وقد أظهرت الدراسة أهمية اغلب المتغيرات ذات المنشأ الديمُغرافي بالإضافة إلى المتغيرات ذات المنشأ الاجتماعي مثل مستوى تعليم الزوجين والحالة الاجتماعية للزوجة.

أما دراسة أمل عواودة (2002) الموسومة "العنف ضد الزوجة في المجتمع الاردني" إلى معرفة حجم مشكلة العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني بالإضافة إلى التعرف إلى أهم أشكال العنف التي تمارس على الزوجة وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم الزوجات في المجتمع الأردني يعانين من إشكال العنف الاجتماعي والجنسي والجسدي واللفظي والصحي وبلغ العنف الاجتماعي نسبة (56%) ويعد حرمان المرأة من العمل من اكثر اشكاله شيوعا.

وهدفت دراسة درويش (2001) الموسومة "العنف ضد المرأة في مدينة الزرقاء" إلى توضيح أبرز إشكال العنف الذي تتعرض له المرأة في محافظة الزرقاء وخلصت إلى أن أكثر عنف هو العنف الاقتصادي وهو الاجبار على ترك العمل، يليها الاستيلاء على الراتب، والاجبار على العمل ويليه العنف النفسي ومن إشكاله السخرية والنعت بألفاظ بذيئة والشتم أمام الآخرين.

وكشفت دراسة ليلى عبد الوهاب (2000) الموسومة "العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة" أن أكثر النساء عرضة للعنف هن اللاتي ينتمن إلى مستويات تعليمية منخفضة، وأوضحت الدراسة ان أعلى نسبة ضحايا العنف تعود لعوامل تتعلق بعدم الرغبة في إنجاب الإناث والرغبة في الاستيلاء على ممتلكات الزوجات بالقوة وأن أكثر ضحايا العنف تنتشر في المجتمعات الحضرية أكثر منها في المجتمعات الريفية.

وأوضحت دراسة العزام (2000) "العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي" أن عوامل الفقر والبطالة أو الجهل تعتبر عوامل في تأجيج العنف بين أفراد الأسرة.

أما الدراسات الأجنبية نشير إلى دراسة اوسلانتاس أدانا، ايرجين، جي بيسر وكيرنسال (Erign, Get, Bicer &

(Kiranasal, Arslanats, Adana, 2012) الموسومة "العنف الاسري ضد النساء الحوامل في المدن التركية" وقد كشفت عن مستوى تعرض الحوامل للعنف وإشارت النتائج أن 24.1% من أفراد عينة الدراسة قد تعرضن للعنف الأسري خلال فترة الحمل وان العنف الجسدي كان الأكثر شيوعا بنسبة 18ز2% من بين حالات العنف الأسري ضد المرأة.

وأجرى أكرز وكيرلي (2011) دراسة بعنوان فهم العنف الأسري والأدوار الجنسية من وجهة نظر النساء المتزوجات في المناطق الريفية في تايلند وتم استخدام العينة العشوائية من إحدى المناطق الريفية في تايلند وتم استخدام المقابلة وإشارت نتائج الدراسة إلى أن تقبل المرأة إلى الأدوار الجنية الثقافية في المجتمع كانت من اهم الاسباب لتقبل العنف الاسري والسكوت.

واجرى جريدي وكيلبنجر وبيللي وكوبينز (Grady, klepinger, Billy, Cubbins, 2010) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية الموسومة " دور العلاقة السلطة في التأثير في قرار الزوجين في عدم الانجاب" بالولايات المتحدة الأمريكية وتكونت الدراسة من 335 زوجاً وتم الاختيار بأن الأنثى غير حامل وتحاول الحمل وتم اختيار منطقة درهام وسانت لويس بسبب ارتفاع نسبة الطلاق في ضوء المتغيرات العرقية والحالة الاقتصادية والعوامل المؤثرة وأظهرت النتائج أن تفضيلات الذكور والإناث تؤثر على تفضيلاتهم على خيارهم بعدم الحمل، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور القوة في منع الحمل وفي الغالب المرأة هي التي تتخذ قرار الحمل وذلك لامتلاكهن أسباب مصادر القوة والالتزام.

أما دراسة توكوتش، ايكوكلو وامنسيلوجلو، (Tokuc, Avciogl, 2010) بعنوان "العنف الاسري ضد النساء المتزوجات" هدفت هذه الدراسة لتقييم عوامل المخاطرة ومدى انتشار العنف الاسري ضد النساء المتزوجات في منطقة ايدرين وتركيا، وتكونت عينة الدراسة من 2106 من النساء المتزوجات وان 93% من النساء تعرضن لشكل من أشكال العنف الأسري ومن اهم عوامل المخاطرة المرتبطة بالعنف الأسري كانت (العيش في عائلة كبيرة، عدم حصول المرأة على عمل، وعدم استقلالية المرأة ماديا).

وجاءت دراسة في نفس السياق إلى أنج، ولي، مولسوف، وفبشر (2010) دراسة بعنوان "العنف الأسري في كمبوديا" في أثر سيطرة الزوج على مستوى الحوار الزواجي، ومستوى العنف الأسري المسجل من قبل النساء وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مستوى سيطرة الزوج وبين العنف الجسدي والعاطفي المسجل بين النساء المتزوجات في كمبوديا، وأثبتت الدراسة أن الأدوار الجنسية التقليدية للمرأة في كمبوديا تلعب دوراً في الإبلاغ عن حالات العنف الأسري، واعتبر أن تأديب المرأة المخطئة حق من حقوق الزوج ويضفي المجتمع عليه شرعية.

في هذا الصدد أجرت شارما (Sharma, 2010) دراستها الموسومة "الجنس والسلطة والعنف: عنف الشريك الحميم بين النساء المتزوجات" وكشفت هذه الدراسة إلى أثر الجنس في العلاقة السلطة والعنف العائلي لدى الأزواج في الهند وتم التوصل إلى النتائج الآتية وجود علاقة ارتباطية دالة بين وضع الأنثى في أسرتها السابقة وتدني في المستوى التعليمي واتخاذ القرارات الجنسية والدعم وإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية بين استخدام المخدرات وتعاطي الكحول وممارسة العنف ضد الزوجة.

كما أجرت أديس (Ades, 2008) دراستها الموسومة "دراسة في روايات الرجال عن تقاسم السلطة في علاقاتهم الزواجية"، في ميرلاند في الولايات المتحدة الأمريكية والتي هدفت إلى تطوير مفهوم التعرف على الدوافع التي تقود الرجال إلى استخدام أساليب غير تقليدية في مشاركة القوة في العلاقة الزوجية حيث يعتقد الزوجان بوجود ادوار مشتركة ومتبادلة فيما بينهم وتكونت الدراسة من 13 رجل يشاركون زوجاتهم في اتخاذ القرار وعمليات تبادل الأدوار، ولتحقيق هذه الدراسة تم إجراء المقابلات المعمقة مع الرجال حول العلاقة الزوجية وخلصت النتائج إلى أن المشاركة الزوجية تقوم على الخلفية الثقافية للزوجين ووضعهما الاقتصادي والاجتماعي، كما بينت الدراسة أن أسلوب المشاركة في السلطة وتوازنها يُسّهل من عمليات اتخاذ القرار، ويحد من العنف بين الزوجين.

واجريت دراسة بعنوان دور السلطة التي يتمتع بها الزوج في تأثيرها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة ومدى استخدامها لهذه الاسرة (2007) الموسومة "علاقة السلطة بين الزوجين في ملاوي بالولايات المتحدة الأمريكية" إلى الكشف عن اثر السلطة في اتخاذ القرار الجنسي، واثر ذلك في الاصابة في الايدز إلى جانب اتخاذ القرار في الجوانب المالية والانجاب والحماية الزوجين من ممارسة الجنس خارج الأسرة وتكونت العينة من 60 زوج وزوجة من اربعة مناطق ذات دخل متدني شاركوا في مقابلات متعمقة واظهرت النتائج ان الازواج ذوي العلاقات السلطة المتوازنة سجلوا اتفاقا فيما بينهم في جميع مجالات الدراسة، وان امتلاك الزوج لمهارات الاتصال الجيدة يمكنه من امتلاك اقناع زوجته بقدرته على حمايتها وابعادها عن العنف، وتمارس الزوجات المسيطرات أيضاً السيطرة غير مباشرة على الرجل في جميع المجالات المالية والجنسية في

معظم عائلات الدخل المتدني.

وأجرى ديفوري (Duvvury, 2002) دراسته الموسومة "بعلاقة السلطة بين الزوجين في الولايات المتحدة الأمريكية" وتكونت الدراسة من 42 زوجا قاموا بكتابة تقارير ذاتية حول اتخاذ القرارات، والمشاركة في الحياة وباستخدام منهج نوعي قامت بتحليل الوثائق تبين أن علاقة القوة التي يسيطر فيها الزوج تعود في الغالب إلى توفر الموارد الاقتصادية وعمليات السلطة وترتبط السلطة الذكورية في علاقة الزوج بنوع من العنف الجسدي والنفسي داخل أسرة التنشئة.

الطريقة والإجراءات

تم استخدام المنهج المسح الاجتماعي الذي يهتم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية للمتغيرات وارتباطاتها وكذلك تحليل وتفسير النتائج من خلال ارتباطها بالواقع.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من النساء المعنفات اللواتي تعرضن للعنف وتقدمن بشكوى رسمية على أزواجهن في ثلاث مؤسسات تعنى بشؤون المرأة في محافظة إربد وتمثلت هذه المؤسسات في (إتحاد المرأة الأردنية/ فرع إربد، اتحاد المرأة الأردنية/فرع الرمثا، جمعية حماية الأمومة والطفولة)، هذا ويتصف مجتمع الدراسة بالديناميكية أي أنه متحرك يصعب تحديد عدده بسهولة لدخول وخروج النساء المعنفات منه بصورة مستمرة، وتم اختيار هذه المؤسسات كونها تُعنى بقضايا العنف ضد المرأة ولديها حالات عنف سُجلت بطريقة رسمية.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فتكونت من (250) امرأة معنفة تم اختيارها بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة، وذلك بترتيب لقاءات مع النساء المعنفات سلفاً من خلال التنسيق مع مدراء ومشرفي هذه المؤسسات من أجل مقابلتهن، وقد تم جمع المعلومات من النساء بعد أن وافقن على إجراء المقابلة، وسبق ذلك شرح لأهداف الدراسة للمرأة نفسها حيث تمت طمأنتُها حول سرية المعلومات، في حين رفضت مجموعة من النساء المقابلة، وتم تبرير ذلك بالخوف من نظرة المجتمع في حال تحدثت عن زوجها أمام الآخرين، هذا وقد تم انتقاء عينة الدراسة من المؤسسات الثلاث وفق التوزيع التالي: (100) امرأة معنفة في اتحاد المرأة الأردنية/إربد، و(90) امرأة معنفة في جمعية حماية الأمومة والطفولة، و(60) امرأة معنفة في اتحاد المرأة الأردنية / الرمثا، هذا وتم جمع البيانات من النساء المعنفات خلال مدة شهرين، ووفق الاعتماد على مساعدين وبحضور إحدى المشرفات في المؤسسة التي كان يتم جمع البيانات منها.

أداة الدراسة

من أجل جمع البيانات من المبحوثات، صُممت استبانة تضمنت جزئيين، الأول يتعلق بالبيانات الأولية للزوج والزوجة من قبيل الديانة والعمر والدخل الشهري والمستوى التعليمي. أما الثاني، تضمن خمسة محاور أساسية من العنف:

1- اللفظي وتضمن مجموعة نت الأسئلة موجه نحو الزوجة المبحوثة من حيث الشتم واستخدام الألفاظ البدائية السيئة وعدم التقدير والاحترام.

2- الجسدي وتضمن مجموعة من أشكال العنف مثل استخدام الأيدي أو الأرجل أو أي أداة تترك أثارا على جسد المرأة.

3- الجنسي الذي يُفرض على الزوجة دون إرادتها كالمُعاشرة الزوجية السيئة أو الغير شرعية أو استخدام العقاقير المهيّجة جنسياً.

4- الاجتماعي ويتمثل في حرمان المرأة من ممارسة أدوارها الاجتماعية وسلب حقوقها الفكرية والسياسية والعاطفية.

5- الاقتصادي من خلال استخدام الزوج سلطته المادية وفرض رجولته أو حرمان الزوجة من راتبها.

وتم استخدام نموذج ليكرت على المتوسطات الحسابية التالية:

- من 2.00 – 1.00 بدرجة متدنية.
- من 3.00 – 2.01 بدرجة متوسطة.
- من 4.00 – 3.01 بدرجة مرتفعة.

ثبات الأداة:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة (ألفا (α) =0.91%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences –SPSS) في إجراء هذه التحليلات والاختبارات الإحصائية، وكذلك لغايات تحقيق أغراض الدراسة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

أ- **الإحصاء الوصفي:**

وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال استخدام ما يلي:

– النسبة المئوية– الوسط الحسابي– الانحراف المعياري: واستخدم كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

ب–الإحصاء التحليلي:

- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة (Cornobach's Alpha): واستخدم لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- اختبار التباين الأحادي (On-Way ANOVA): للتعرف على مدى الفروق ما بين أكثر من متغيرين مستقلين.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

خصائص عينة الدراسة:

الجدول (1): التكرارات والنسب المئوية لفقرة (الحالة الاجتماعية)

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوجة	141	%56.4
مطلقة	109	%43.6
أرملة	–	–
المجموع	**250**	**%100.0**

يتبيّن من الجدول (1) أن النسبة المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية سجلت (56.4%)، للحالة الاجتماعية (متزوجة)، بينما بلغت النسبة المئوية (43.6%) للحالة الاجتماعية المطلقة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن عدد ا لنساء المعنفات اللواتي تمت مقابلتهن بنسبة أكبر لم ينفصلن عن الزوج بشكل نهائي، وتظهر هذه النتيجة استمرارية لعلاقة الزوجة المعنفة مع زوجها المعنف بدرجة أكبر من ميلها للانفصال، وهذا يدل على خوف الزوجة من كلمة مطلقة اجتماعياً وخوفها كذلك على مستقبل أطفالها من الضياع، كما من الممكن أن تعود هذه النتيجة لعدم وجود مصدر رزق آخر للزوجة مما يجبرها على البقاء في مثل هذه العلاقة الاستغلالية.

مدة الزواج:

الجدول (2): التكرارات والنسب المئوية لفقرة (مدة الزواج)

مدة الزواج	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	61	%24.4
من 3–6سنوات	77	%30.8
من 7–10 سنوات	46	%18.4
من 11–15 سنة	51	%20.4
أكثر من 15 سنة	15	%6.0
المجموع:	**250**	**%100.0**

يتبيّن من الجدول (2) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة النساء المعنفات تبعاً لمتغير مدة الزواج بلغت (30.8%)، (من 3–6 سنوات) تليها المدة (أقل من 3 سنوات) بنسبة (24.4%)، ثم النسبة المئوية (20.4%) للمدة (من 11–15 سنة)، ثم النسبة المئوية (18.4%) للمدة (من 7–10) سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (6.0%)، لمدة الزواج (أكثر من 15 سنة)، وتعزى هذه النتيجة غلى أن تعرض النساء للعنف في السنوات الأولى من الزواج يعود بصورة أساسية غلى أن العلاقات الزوجية تشهد في بدايتها اضطرابات ومشاحنات واختلاف في الرؤى والاتجاهات الناتج عن اختلاف أسرة التنشئة لدى كل منهما، مما يسبب عدم وضوح أسس وقواعد المعاملة بين الزوجين، كما ويدل على أن العلاقة الزوجية لم تنغرس جذورها بصورة قوية في السنوات الأولى القليلة من الزواج مقارنة بمن مضى على زواجهم أكثر من (15 سنة).

مدة الطلاق:

الجدول (3): التكرارات والنسب المئوية لفقرة (مدة الطلاق)

مدة الطلاق	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 3 سنوات	55	%25.6
من 3–6 سنوات	44	%17.6
أكثر من 6 سنوات	10	%4.0
المجموع	109	%47.2
لا إجابة	141	%52.8
المجموع	**250**	**%100.0**

يوضح الجدول (3) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مدة الطلاق بلغت (25.6) لمدة الطلاق (أقل من 3 سنوات)، تليها النسبة المئوية (17.6%) للمدة من (3–6 سنوات)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (4.0%) لمدة الطلاق (أكثر من 6 سنوات)، وقد يعود إلى النساء المطلقات اللواتي تعرضن للعنف من قبل أزواجهن في فترة قليلة بلغت (أقل من 3 سنوات) مازلن يراجعن المؤسسات المعنية بشؤون المرأة لمتابعة قضايا الشكوى على أزواجهن، أو من أجل رؤية الأطفال في حال كانوا مع أبائهم، كما أن تعرض النساء للعنف في السنوات الأولى من الزوج يحد من استمرارية العلاقة الزوجية المجحفة خاصة أن عدد الأبناء يكون أقل في السنوات الأولى، كما ويساعدها ذلك على اتخاذ قرار قطعي بشأن الانفصال دون التضحية بمستقبلها والبقاء مع الزوج المعنف،

ويستدل أيضاً من هذه النتيجة أن أغلب قضايا الطلاق الناتج عن العنف والإساءة الموجه للزوجة تستمر لغاية أقل من (3) سنوات.

الخصائص الشخصية والاجتماعية المتعلقة بالزوج المعنّف:

يتضمن هذا المحور توزيع أفراد الأزواج المعنفين حسب متغير: عمر الزوج، المستوى التعليمي؟

عمر الزوج:

الجدول (4): التكرارات والنسب المئوية لفقرة (عمر الزوج)

عمر الزوج	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	150	%60.0
من 30–40 سنة	45	%18.0
أكثر من 40 سنة	55	%22.0
المجموع	**250**	**%100.0**

يُظهر الجدول (4) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الأزواج العنيفين تبعاً لمتغير عمر الزوج بلغت (60.0%) للفئة العمرية (أقل من 30) تليها النسبة المئوية (22.0%) للفئة العمرية (أكثر من 40 سنة) بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (18.0%) للفئة العمرية (من 30–40 سنة) وتعزى هذه النتيجة وهي انخفاض عمر الأزواج المعنّفين إلى قلة درايتهم بمسؤولياتهم تجاه زوجاتهم وانخراطهم بمشروع الزواج قبل مقدرتهم الكاملة على تحمل أعباء الزواج، وفي هذه الفترة العمرية يشعر الأزواج أنهم أصبحوا يسألون عن فئة ضعيفة (الزوجة)، ويملكون السيطرة المطلقة عليها.

المستوى التعليمي:

الجدول (5): التكرارات والنسب المئوية لفقرة (المستوى التعليمي)

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	15	%6.0
أساسي	43	%17.2
ثانوي	120	%48.0
جامعي	64	%25.6
دراسات عليا	8	%3.2
المجموع	**250**	**%100.0**

يُبيّن الجدول (5) أن أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد عينة الأزواج المعنفين تبعاً لمتغير المستوى التعليمي بلغت (48.0%) (ثانوي)، تليها النسبة المئوية (25.6%) للمستوى التعليمي (جامعي)، ثم المستوى التعليمي (أساسي)، حيث بلغت (17.2%)، أما النسبة المئوية للمستوى التعليمي (دراسات عليا)، فقد بلغت (3.2%)، وهي أدنى نسبة مئوية و(6.0%) للمستوى التعليمي (أمي). وتُعزى هذه النتيجة إلى تدني مستوى التعليم لدى الذكور مقارنة بالإناث المتعلمات قيد الدراسة، كما وتدل هذه النتيجة على قلة وعي الأزواج المعنفين بحقوق زوجاتهم وواجباتهم تجاههن، فالمستوى التعليمي الذي يحصل عليه الشباب يلعب الدور الكبير في إلغاء مبادئ السيطرة والسيادة الذكورية التي نشأوا عليها خلال ثقافة التقليد السلطوية الأبوية والثقافة التسلطية التي تبيح لهم استغلال وفرض السيطرة على الزوجات.

أولاً: أشكال العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني:

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف لأسئلة الدراسة حيث تم تلخيصها في الجدول (6):

ويظهر من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات النساء المعنفات عن فقرات محور "العنف الجسدي" تراوحت بين (0.066–2.30) حيث كان أعلاها للفقرة (2) "الصفع على الوجه (الكف)" بدرجة تقييم مرتفعة، تليها الفقارت (7–1) "الضرب باليد أو بأداة حادة، الدفع" بمتوسط حسابي (2.28)، بدرجة تقييم متوسطة، بينما كان أدناها للفقرة (4) "الحرق بالسيجارة" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي ككل (1.79) بدرجة تقييم متوسطة.

ويتضح من الجدول (6) أن استخدام الضرب تجاه الزوجة لا يزال موجوداً داخل المجتمع الأردني بدرجة مرتفعة للفقرة (2) "الصفع على الوجه" والدفع للفقرة (7)، هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2008) في أن الزوجة ما تزال تتعرض للعنف من قبل الزوج وبالذات تعرضها للدفع (العواودة: 2002) إضافة على أن معظم الزوجات في المجتمع الأردني ممن يتعرض للعنف من قبل الشريك يتعرضن لضرب متواصل بلغ (47%)، واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع دراسة (الحديدي وجهشان: 2001)، في أن الزوجة تتعرض لسحجات وكدمات وركل وضرب وصفع بنسبة مرتفعة أيضاً قد بلغت (73.5%)، وتعزى أيضاً هذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية في مجال " العنف الجسدي" إلى أن الرجال المعنفين في المجتمع الأردني على الرغم من التقدم والتطور في المستوى التعليمي والاجتماعي والثقافي الذي يشهدونه ويعيشونه إلا أنهم مازالوا يستخدمون الضرب تجاه زوجاتهم سواء بالدفع أو الصفع أو اركل وغيرها كأسلوب تأديب وتوجيه لهن، وهذا ما يتفق مع مقولة (بوزبون: 2004: 49) أن العنف

أداة قوية في النزاع بين الرجل والمرأة، ويعتبر أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على زوجته وأسرته. ومن هنا يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها استمرار استخدام العنف الجسدي بمختلف أشكاله ضد الزوجة داخل المجتمع الأردني بدرجة متوسطة.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الزوجات المعنفات عن جميع فقرات (العنف الجسد)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	الضرب باليد أو بأداة حادة	2.28	1.04	2	مرتفعة
2	الصفع على الوجه (الكف)	2.30	1.05	1	مرتفعة
3	الركل بقدميه	1.87	1.12	4	متوسطة
4	الحرق بالسيجارة	0.66	10.03	7	منخفضة
5	الخنق/العض/الخدش	1.27	1.31	6	متوسطة
6	شد الشعر	1.85	1.22	5	متوسطة
7	الدفع	2.28	1.05	2	مرتفعة
العنف الجسدي ككل		**1.79**	**0.88**		**متوسطة**

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الزوجات المعنفات عن جميع فقرات "العنف اللفظي"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	الشتم واللعن	2.72	0.63	5	مرتفعة
2	التقليل من الشأن والتحقير	2.74	0.59	4	مرتفعة
3	عدم الاحترام	2.76	0.57	2	مرتفعة
4	فرض الرأي بالقوة	2.76	0.57	2	مرتفعة
5	الشدة في النقاش	2.79	0.54	1	مرتفعة
6	استخدام كلمات بذيئة	2.70	0.62	6	مرتفعة
7	التهديد بالجرح أو القتل	2.25	1.10	7	مرتفعة
	العنف اللفظي ككل	2.67	0.51		مرتفعة

يظهر من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن فقرات محور " العنف اللفظي " تراوحت بين (2.25–2.79) بدرجة تقيم مرتفعة لجميع الفقرات حيث كان أعلاها للفقرة (5) "الشدة في النقاش"، تليها الفقرات(3–4)، "عدم الاحترام، فرض الرأي بالقوة" بمتوسط حسابي (2.76)، بينما كان أدناها للفقرة(7) "التهديد بالجر أو القتل". وبلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف اللفظي ككل (2.67)، بدرجة تقيم مرتفعة.

ويتضح من الجدول السابق الذي حاز على درجة تقييم مرتفعة بكافة فقراته إلى أن العنف اللفظي يُعتبر الأكثر استخداماً في علاقة الزوج المعنف بزوجته في المجتمع الأردني، وهذا يتفق مع دراسة (العواودة: 2002)، التي أكدت استمرارية استخدام الزوج الألفاظ البذيئة تجاه الزوجة بنسبة بلغت (53%)، أما على صعيد السبّ والشتم فقد توافقت مع هذه النتيجة دراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008)، حيث بلغت نسبتها المئوية (83.1%) وتتوافق أيضاً مع دراسة (ناهد ورمزي، عادل سلطان، 2000)، في أن هناك تشعبات دالة لاثنتي عشر متغيراً من أصل (17) متغير بلغ تعرض المرأة للعنف اللفظي (0.649)، أما دراسة البنات (2002)، فقد أظهرت توافقها مع هذه الدراسة بنسبة مرتفعة لاستخدام العنف اللفظي تجاه الزوجة بلغت (72.2%)، وتعزى هذه النتيجة إلى استمرار تحمل المرأة للإساءة والإهانة من قبل زوجها، كما وتدل أيضاً على أن الرجال المعنفين يستخدمون العنف اللفظي في أغلب مسلكياتهم مع زوجاتهم بقصد فرض السيطرة عليها وإخضاعها، وفي محاولة منه أيضاً للتحكم بكافة القرارات وقمع شخصيتها أمام الآخرين، وحتى أمام نفسها، على اعتبار أن استخدام الكلمات البذيئة، والشتم واللعن، وفرض الرأي بالقوة هو السبيل الأنجع لإبقائه في موقع السيطرة عليها.

كما وتدل هذه النتيجة على أن السلوك العنيف الموروث من الثقافة التقليدية التي جعلت من الزوجة هدفاً للإستغلال والخضوع ما زال ينتقل عبر الأجيال، وهذا ما توافق مع مقولة (بنات، 2008)، بأن الذكور والإناث يتأثرون عن طريق التقليد والاقتداء بالسلوك العنيف، فتقبل الإناث أن يكنّ ضحايا للعنف في المستقبل، بينما يميل الذكور لأن يكونوا مسيطرين ممارسين للعنف.

ونستنتج من محوري العنف الجسدي واللفظي بأن كليهما على الرغم من حصول العنف اللفظي على درجة تقييم مرتفعة تفوق درجة تقييم العنف الجسدي إلا أنهما يستخدمان كوسيلة لإخضاع الزوجة والسيطرة عليها والتقليل من قيمتها من جانب الزوج المعنف، وأن الأزواج المعنفين غالباً ما يميلون إلى استخدام هذين الشكلين من العنف أثناء الحوار والمناقشة أو اتخاذ قرار خاص بالأسرة.

العنف القائم على أساس التفاضل في القوة المبني جندرياً:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لتوزيع إجابات عينة النساء المعنفات على جميع فقرات العنف القائم على أساس التفاضل في القوة المبني جندرياً ويوضح ذلك الجدول (8).

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الزوجات المعنفات عن جميع فقرات "محور العنف القائم على أساس التفاضل في القوة المبني جندرياً"

الرقم	الفقرة:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	يحدد زوجك علاقاتك مع الآخرين	3.40	0.78	6	مرتفعة
2	يعتبر زوجك هو صاحب القرار النهائي لمختلف القضايا الأسرية	3.54	0.69	1	مرتفعة
3	يشارك زوجك في الكثير من القضايا	1.94	0.82	11	منخفضة
4	يعتمد زوجك على نفسه باتخاذ القرار بشأن كل شيء	3.40	0.83	6	مرتفعة
5	لا يسمح لك بالذهاب إلى أي مكان إلا بإذنه	3.46	0.67	5	مرتفعة
6	لا يسمح لك بالتعرف على خصوصياته وارتباطاته خارج المنزل	3.53	0.68	2	مرتفعة
7	يقيد تواصلك مع أقاربك	3.32	0.78	9	مرتفعة
8	يقيد تواصلك مع أصدقائك	3.38	0.74	8	مرتفعة
9	يمنعك من التدخل في ميزانية الأسرة	3.48	0.71	4	مرتفعة
10	يحاول حصر تدخلاتك في الشؤون الداخلية للمنزل	3.52	0.74	3	مرتفعة
11	يرفض تدخلك في تربية وتوجيه الأبناء	3.09	0.99	10	مرتفعة
محور "العنف القائم على أساس التفاضل في القوة المبني جندرياً ككل "		**3.28**	**0.51**		**مرتفعة**

ويظهر من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن فقرات محور التفاضل في القوة (على أساس الجندري) تراوحت بين (1.94–3.54)، حيث كان أعلاها للفقرة الثانية (2) " يعتبر زوجك هو صاحب القرار النهائي لمختلف القضايا الأسرية " بدرجة تقييم مرتفعة، تليها الفقرة (6)" لا يسمح لك بالتعرف على خصوصياته وارتباطاته خارج المنزل" بمتوسط حسابي (3.53)، ودرجة تقيم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة(3) " يشاورك زوجك في الكثير من القضايا" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي لمحور التفاضل في القوة (على أساس الجندر) ككل (3.28)، بدرجة تقييم مرتفعة.

الفروقات في إجابات الزوجات المعنفات جسدياً تبعاً للمتغيرات الشخصية (مدة الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، الدخل الشهري)

ولأجل التعرف على أثر المتغيرات الشخصية (للزوجة) على محور العنف الجسدي تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (On way ANOVA) على المحور تبعاً لمتغيرات (مدة الزواج، والدخل الشهري)، والجداول رقم (9) يبين استخدام اختبار التباين الأحادي للتعرف على مدى وجود فروق فيما يخص مدة الزواج.

مدة الزواج:

ويظهر من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات النساء المعنفات عن محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير مدة الزواج، حيث بلغت قيمة (F) (3.59)، وهي قيمة دالة إحصائية، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير مدة الزواج، حيث تبين أن مصادر الفروق كانت

بين كل من الإجابات (أكثر من 15 سنة، أقل من3 سنوات) لصالح الإجابة (أقل من 3 سنوات) بمتوسط حسابي (2.00)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن السنوات الأولى من الزواج تشهد عدم استقرار للأفكار والقرارات والاتجاهات بين الزوجين، وذلك نابع من اختلاف أسر كل منهما، فإن حصول أي اختلاف في وجهات النظر بين الزوجين سيؤدي إلى استخدام الزوج العنف ضد زوجته في محاولة منه لكبح آرائها وفرض رأيه في النهاية.

المستوى التعليمي:

يظهر من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للزوجة، حيث بلغت قيمة (F) (9.46) وهي قيمة دالة إحصائيا، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للزوجة، حيث تبين أن مصادر الفروق كانت بين كل من الإجابات (دراسات عليا، أمية) لصالح الإجابة (أمية) بمتوسط حسابي (2.47). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن المرأة غير المتعلمة تفقد بالإضافة إلى عدم تعلمها الكثير من الحقوق وفرص المساواة بالرجل، وينظر إليها المجتمع نظرة سلبية تقليدية على أنها إنسان ضعيف وتابع وخاضع، وهذا يهيئ الفرصة لاستغلالها وتوجيه الإساءة لها، خاصة أن المصدر الأساسي لها يتمثل بصورة أساسية على الزوج فلا تستطيع الانفصال عنه لحاجتها الماسة له.

الدخل الشهري:

ويظهر من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث بلغت قيمة (F) (3.55) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار (Scheffe) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث تبيّن أن مصادر الفروق كانت بين مستويات الدخل (أكثر من 500 دينار، أقل من 150 دينار) لصالح الإجابة (أقل من 150 دينار) بمتوسط حسابي (1.92)، وتعزى هذه النتيجة إلى انخفاض المستوى الطبقي الذي تعيشه الأسرة، وأن حالة عدم الاكتفاء يخلق جواً من التوتر والمشاحنات وذلك لافتقاد الأسرة المتطلبات الأساسية، وهذا بدوره يجعل الزوج في حالة من عدم الاستقرار الذاتي مع نفسه أولا ثم مع أسرته من أجل تأمين حاجيات بيته، مما يضعه في حلقة ضيقة من الغضب سرعان ما يثور ويضطرب مزاجه العام ويلجأ إلى العنف ليحد من تذمر أهل بيته من ضيق الأحوال المعيشية.

الجدول (9): نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير (مدة الزواج)

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مدة الزواج	أقل من 3 سنوات	2.00	0.75	3.59	0.00
	3–6 سنوات	1.78	0.87		
	7–10 سنوات	1.47	1.09		
	11–15سنة	1.93	0.67		
	أكثر من 15 سنة	1.43	1.06		

الجدول (10): نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير (المستوى التعليمي)

المتغير		المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	الدلالة الإحصائية
المستوى التعليمي للزوجة		أمية	2.47	0.49	9.46	0.00
		أساسي	1.78	0.69		
		ثانوي	2.09	0.68		
		جامعي	1.47	1.00		
		دراسات عليا	1.09	1.19		

الجدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير (الدخل الشهري)

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	الدلالة الإحصائية
مكان الإقامة	أقل من 150	1.92	0.85	3.55	20.0
	من 151–300	1.70	0.82		
	من 301–500	1.90	0.74		
	أكثر من 500	1.40	1.20		

النتائج والتوصيات

النتائج

بناءً على تحليل بيانات الدراسة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

أشكال العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني:

تتمثل أشكال العنف الموجه ضد الزوجة في المجتمع الأردني بالآتي:

أ. **العنف الجسدي:** يظهر من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات النساء المعنفات عن فقرات محور "العنف الجسدي" تراوحت بين (0.066–2.30) حيث كان أعلاها للفقرة (2)" الصفع على الوجه (الكف) "بدرجة تقييم مرتفعة، تليها الفقرات (7–1) "الضرب باليد أو بأداة حادة، الدفع" بمتوسط حسابي (2.28)، بدرجة تقييم متوسطة، بينما كان أدناها للفقرة(4) الحرق بالسيجارة بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف الجسدي ككل (1.79) بدرجة تقييم متوسطة.

ويتضح من الجدول (6) أن استخدام الضرب تجاه الزوجة لا يزال مجوداً داخل المجتمع الأردني بدرجة مرتفعة للفقرة (2) "الصفع على الوجه" والدفع للفقرة (7)، هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة: 2008) في أن الزوجة ما تزال تتعرض للعنف من قبل الزوج وبالذات تعرضها للدفع (العواودة: 2002) إضافة على أن معظم الزوجات في المجتمع الأردني ممن يتعرض للعنف من قبل الشريك يتعرضن لضرب متواصل بلغ (47%)، واتفقت نتيجة هذه الدراسة أيضاً مع دراسة (الحديدي وجهشان: 2001) في أن الزوجة تتعرض لسحجات وكدمات وركل وضرب وصقع بنسبة مرتفعة أيضاً قد بلغت (73.5%)، وتعزى أيضاً هذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية في مجال " العنف الجسدي" إلى أن الرجال المعنفين في المجتمع الأردني على الرغم من التقدم والتطور في المستوى التعليمي والاجتماعي والثقافي الذي يشهدونه ويعيشونه إلا أنهم مازالوا يستخدمون الضرب تجاه زوجاتهم سواء بالدفع أو الصفع أو الركل وغيرها كأسلوب تأديب وتوجيه لهن، وهذا ما يتفق مع مقولة (بوزبون: 2004: 49) أن العنف أداة قوية في النزاع بين الرجل والمرأة، ويعتبر أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على زوجته وأسرته. ومن هنا يمكننا الوصول إلى نتيجة مفادها استمرار استخدام العنف الجسدي بمختلف أشكاله ضد الزوجة داخل المجتمع الأردني بدرجة متوسطة.

ب. **العنف اللفظي:** يظهر من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن فقرات محور " العنف اللفظي " تراوحت بين (2.25–2.79) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات حيث كان أعلاها للفقرة (5) "الشدة في النقاش"، تليها الفقرات (3–4) "عدم الاحترام، فرض الرأي بالقوة" بمتوسط حسابي (2.76)، بينما كان أدناها للفقرة (7) "التهديد بالجر أو القتل". وبلغ المتوسط الحسابي لمحور العنف اللفظي ككل (2.67) بدرجة تقيم مرتفعة.

ويتضح من الجدول (7) الذي حاز على درجة تقييم مرتفعة بكافة فقراته إلى أن العنف اللفظي يُعتبر الأكثر استخداماً في علاقة الزوج المعنف بزوجته في المجتمع الأردني، وهذا يتفق مع دراسة (العواودة: 2002)، التي أكدت استمرارية استخدام الزوج الألفاظ البذيئة تجاه الزوجة بنسبة بلغت (53%)، أما على صعيد السبّ والشتم فقد توافقت مع هذه النتيجة دراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008)، حيث بلغت نسبتها المئوية (83.1%)، كما وتتوافق أيضاً مع دراسة (ناهد ورمزي، عادل سلطان، 2000)، في أن هناك تشعبات دالة لاثني عشر متغيراً من أصل (17) متغير بلغ تعرض المرأة للعنف اللفظي (0.649)، أما دراسة الفتال (2002)، فقد أظهرت توافقها مع هذه الدراسة بنسبة مرتفعة لاستخدام العنف اللفظي تجاه الزوجة بلغت (72.2%)، وتعزى هذه النتيجة إلى استمرار تحمل المرأة للإساءة والإهانة من قبل زوجها، كما وتدل أيضاً على أن الرجال المعنفين يستخدمون العنف اللفظي في أغلب مسلكياتهم مع زوجاتهم بقصد فرض السيطرة عليها وإخضاعها، وفي محاولة منه أيضاً للتحكم بكافة القرارات وقمع شخصيتها أمام الآخرين، وحتى أمام نفسها، على اعتبار أن استخدام الكلمات

البذيئة، والشتم واللعن، وفرض الرأي بالقوة هو السبيل الأنجع لإبقائه في موقع السيطرة عليها.

كما وتدل هذه النتيجة على أن السلوك العنيف الموروث من الثقافة التقليدية التي جعلت من الزوجة هدفاً للاستغلال والخضوع ما زال ينتقل عبر الأجيال، وهذا ما توافق مع مقولة (بنات، 2008)، بأن الذكور والإناث يتأثرون عن طريق التقليد والاقتداء بالسلوك العنيف، فتقبل الإناث أن يكنّ ضحايا للعنف في المستقبل، بينا يميل الذكور لأن يكونوا مسيطرين ممارسين للعنف.

ونستنتج من محوري العنف الجسدي واللفظي بأن كليهما على الرغم من حصول العنف اللفظي على درجة تقييم مرتفعة تفوق درجة تقييم العنف الجسدي إلا أنهما يستخدمان كوسيلة لإخضاع الزوجة والسيطرة عليها والتقليل من قيمتها من جانب الزوج المعنف، وأن الأزواج المعنفين غالباً ما يميلون إلى استخدام هذين الشكلين من العنف أثناء الحوار والمناقشة أو اتخاذ قرار خاص بالأسرة.

ج. العنف القائم على أساس التفاضل في القوة المنبي جندرياً: يظهر من الجدول (8) ان المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن فقرات محور التفاضل في القوة (على أساس الجندري) تراوحت بين (1.94–3.54)، حيث كان أعلاها للفقرة الثانية (2) "يعتبر زوجك هو صاحب القرار النهائي لمختلف القضايا الأسرية " بدرجة تقييم مرتفعة، تليها الفقرة (6)" لا يسمح لك بالتعرف على خصوصياته وارتباطاته خارج المنزل" بمتوسط حسابي (3.53)، ودرجة تقيم مرتفعة، بينما كان أدناها للفقرة (3) "يشاورك زوجك في الكثير من القضايا" بدرجة تقييم منخفضة، وبلغ المتوسط الحسابي لمحور التفاضل في القوة (على أساس الجندر) ككل (3.28)، بدرجة تقييم مرتفعة.

هل توجد فروق في أشكال العنف الجسدي الموجه ضد الزوجة تبعاً لمتغيرات الديموغرافية المتمثلة في (مدة الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، الدخل الشهري)؟

أ. مدة الزواج:

يظهر من الجدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$) بين إجابات النساء المعنفات عن محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير مدة الزواج، حيث بلغت قيمة (F) (3.59)، وهي قيمة دالة إحصائية، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير مدة الزواج، حيث تبين أن مصادر الفروق كانت بين كل من الإجابات (أكثر من 15 سنة، أقل من3 سنوات) لصالح الإجابة (أقل من 3 سنوات) بمتوسط حسابي (2.00)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن السنوات الأولى من الزواج تشهد عدم استقرار للأفكار والقرارات والاتجاهات بين الزوجين، وذلك نابع من اختلاف أسر كل منهما، فإن حصول أي اختلاف في وجهات النظر بين الزوجين سيؤدي إلى استخدام الزوج العنف ضد زوجته في محاولة منه لكبح آرائها وفرض رأيه في النهاية.

ب. المستوى التعليمي:

يظهر من الجدول (10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للزوجة، حيث بلغت قيمة (F) (9.46) وهي قيمة دالة إحصائيا، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للزوجة، حيث تبين أن مصادر الفروق كانت بين كل من الإجابات (دراسات عليا، أمية) لصالح الإجابة (أمية) بمتوسط حسابي (2.47). ويمكن ان تعزى هذه النتيجة إلى أن المرأة غير المتعلقة تفقد بالإضافة إلى عدم تعلمها الكثير من الحقوق وفرص المساواة بالرجل، وينظر إليها المجتمع نظرة سلبية تقليدية على أنها إنسان ضعيف وتابع وخاضع، وهذا يهيئ الفرصة لاستغلالها وتوجيه الإساءة لها، خاصة أن المصدر الأساسي لها يتمثل بصورة أساسية على الزوج فلا تستطيع الانفصال عنه لحاجتها الماسة له.

ج. الدخل الشهري:

يظهر من الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد عينة النساء المعنفات عن محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث بلغت قيمة (F) (3.55) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار (Scheffe) على محور العنف الجسدي تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث تبينّ أن مصادر الفروق كانت بين مستويات الدخل(أكثر من 500 دينار، أقل من 150 دينار) لصالح الإجابة(أقل من 150 دينار) بمتوسط حسابي (1.92)، وتعزى هذه النتيجة إلى انخفاض المستوى الطبقي الذي تعيشه الأسرة، وأن حالة عدم الاكتفاء يخلق جواً من التوتر والمشاحنات وذلك لافتقاد الأسرة المتطلبات الأساسية، وهذا بدوره يجعل الزوج في حالة من عدم الاستقرار الذاتي مع نفسه أولا وثم مع أسرته من أجل تأمين حاجيات بيته، مما يضعه في حلقة ضيقة من الغضب سرعان ما يثور ويضطرب مزاجه العام ويلجأ إلى العنف ليحد من تذمر أهل بيته من ضيق الأحوال المعيشية.

التوصيات:

تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري والمتمثل في حفظ النوع الإنساني بالإضافة إلى توجيه سلوك أبنائها حيث تعتبر الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم فيها لغته وتؤثر في تكوينه الجسمي والنفسي والاجتماعي والعقائدي، وتتجسد هذه الحقيقة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم (كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه). ويمكن إيجاز التوصيات التالية:

1- أحقية المرأة المتزوجة في الحصول على حقها في المشاركة في الجوانب الاجتماعية ولعب دور فعّال ومؤثر في الأسرة.

2- أحقية المرأة في تكوين العلاقات الاجتماعية وتفاعلها مع المجتمع.

3- الأخذ بعين الاعتبار أهمية دور المرأة في التربية المالية وتنظيم ميزانية الأسرة.

4- إقرار التشريعات والقوانين التي تواكب التغيرات الاجتماعية.

5- ضرورة الاهتمام بالدراسات التي تتناول العنف ضد المرأة.

إن للأسرة وظائف كثيرة ومتعددة ولكن اختلفت بالأسرة الحديثة عن الأسرة القديمة لعدة ظروف طرأت على أنماط الحياة المختلفة، ولكل هناك بعض الوظائف بقيت ثابتة بتغير الزمان والمكان ومن هذه الوظائف:

أ- **الوظيفة البيولوجية:** وتتمثل هذه الوظيفة عادة بإنجاب الأطفال وحفظ النوع من الانتهاء إضافة إلى تنظيم إشباع الدافع الجنسي، والأسرة تؤدي إلى بقاء النوع الإنساني والحفاظ عليه من أن يتعرض للضعف أو الفناء وفي ذلك عمارة للكون والقيام بوظيفة الخلافة التي شرف الله تعالى بها العنصر البشري.

ب- **الوظيفة النفسية:** تتمثل هذه الوظيفة بتوفير الدعم النفسي للأبناء وهنا نرى أن أهم وظيفة تقدمها الأسرة هي تزويدهم بالإحساس بالأمن والقبول في الأسرة ولتحقيق هذه الوظيفة ينبغي أن تراعي الأسرة ما يلي:

1- أن يناقش الأب جميع المشكلات والصعوبات التي تُواجه الأسرة مع باقي أفراد الأسرة.

2- تنمية معايير الاستقلال والاعتماد على الذات عند الأبناء.

3- إعطاء كل فرد في الأسرة شعوراً بالقيمة وبأهميته ودوره في الأسرة.

المصادر والمراجع

أبو الوفا، م. (2000) العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب، الطبعة الأولى.

بحري، ق. (2011) **العنف الأسري**، دار الصفا للنشر، عمان، الأردن، ط1.

البصيري، ح. (2001) العنف الأسري، دافع وحلول، الطبعة الأولى.

بنات، س. (2004) العنف ضد المرأة: " أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه "دار دجلة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق.

بنات، س. (2006) العنف ضد المرأة، أسبابه وآثاره وكيفية علاجه.

التير، م. (1997) الشباب والمدينة والسلوك العدواني، دار الفكر العربي، العدد (47) معهد الإنماء العربي، بيروت.

الحسن، ع. (2008) علم اجتماع العنف والإرهاب، دار وائل للنشر، ط1.

حمدان، ع. (1996) إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الختاتنة، ع. (2007) العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، كلية الآداب، جامعة اليرموك، مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع.

العامري، أ. (1988) العنف العائلي في الأردن حجمه ومسبباته، عمان: مؤسسة شومان.

عبد الوهاب، ل. (1994) العنف الأسري والجريمة، دار المدى للنشر والثقافة، بيروت.

عبد الوهاب، ل. (2000) العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للقافة والنشر، دمشق 1 – 9.

العزام إ. (2000) العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، الأردن، أغسطس.

العواودة، أ. (1998) العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

العواودة، أ. (2002) العنف ضد الزوجة في المجمع الأردني، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العيساوي، ع. (1976) ضرورات التوازن النفسي، عمان، الأردن.

العيسوي، ع. (1984) تطوير التعليم الجامعي العربي، دراسة حقلية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

الفقهاء، ع. (2001) مستويات الميل إلى العنف والسلوك العدواني لدى طلبة جامعة فيلادلفيا وعلاقتها الارتباطية ببعض المتغيرات، مجلة دراسات، مجلد 28 عدد 2، عمان.

كتاني، ا. (2005) الأسرة والحياة العائلية، اربد، د، ن للنشر والتوزيع.

المجلس الوطني للشؤون الأسرة (2008) العنف الأسري في الأردن، المعرفون والاتجاهات والواقع، عمان: الأردن.

محارمة، ح.، الحياري، ر.، والنحاس، (2002) المفاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمع الأردني، عمان: معهد الملكة زين الشرف التنموي.

محيسن، ع. (1999) مظاهر العدوان لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظات غزة وعلاقته بالاكتئاب، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

نصر، س. (1983) التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالعدوانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

Ades, A. (2008) An Examination of narratives of men in power sharingmarital Relationship: Afeminist perspective. DAL-University of Maryland U.S.A.

Arslantas, Hulaya-Adana-filiz geteriman, Bicer-nejla (2012) Ddomastic Violence during pregnancy in an Eastren city of Turky: Afield study.journal of pregnancy in an eastern city of Turky: field study. Journal of Interpersonal violence -27 (7): 1293-1313.

Duvvury, N. (2002) Personality Dyanamice of Intimate abuisvess journal of psychiatric, 8(n):216-228.

Eisentein, Z. (1981) The Radical future of liberal feminism New yorl-longman-lnc.

KIranasal, N. (2012) Domastic violence during pregncy in an Eastren of Turky:Afield study.jornal of Int eper sonal violence, 27(7) -10.

Murphy, C.H. and Ofsrell T.J. (1992) Factors associated with marital -aggression in male al coholics paper presented at yhe annual meeting of the association of behavior Theapy 26 B osten Ma November, 19-22.

Safilios, Rothschild C. (1970) Toward a cross – cultural ceptualization of family Modernization Journal of Comparative Family Studies 10.

Sharma, A. (2010) Gender - power and violence In time partner violence among married women in india - University of califorina dissertation U.S A.

Tokuc, B., Ekuklu A. (2010) Domestic violence against married woman in Edirne journal Inter personal violence, 25 (5): 832 -847.

Violence against Wife in the Jordanian Society

Sahar Al-Sharaa', Abdullah Qazan *

ABSTRACT

The study aims to reveals violence against"wife" in the Jordanian society shedding more light on the most prominent forms of violence against them. To achieve its objectives,, the study surveyed a sample consisting of 250 battered wives as follows (100) battered wives selected from the Jordanian Women Association, Irbid, (90) battered wives from the Maternal and Child Protection Society, Irbid, and (60) battered wives from the Jordanian Women's Union, Ramtha. A questionnaire was distributed to the battered wives to survey the forms of violence exercised upon them.

The analysis of the study reveals that battered wives are vulnerable to both verbal and physical violence exercised on them by their husbands. The study exhibits that the low educational and social levels of the husband are considered major factors of exercising violence on their wives. The study also shows that the submission status of wives due to the negative view by the society to the divorced women encourages husbands to practice more violence against them. According to the variable of the marriage duration and the low monthly income, physical violence could become the solution to disagreement between the spouses.

The researchers have developed a set of recommendations contributed to the enrichment of this study.

Keywords: Violence, Forms of Violence, Physical Violence, Verbal Violence, Gender.

* Faculty of Arts, Applied Science Private University; and Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan. Received on 25/8/2015 and Accepted for Publication on 14/12/2015.